الأمم المتحدة

A/ES-10/1042–S/2025/506

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
11 August 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثمانون

رسائل متطابقة مؤرخة 8 آب/أغسطس 2025 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في تحدٍ للدعوات العالمية لوقف فوري لإطلاق النار والكف عن تدمير حياة الفلسطينيين ووجودهم في غزة، تواصل إسرائيل بإصرار حرب الإبادة الجماعية التي تشنها بقتل الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين وتشويههم وتجويعهم والتهديد بإلحاق المزيد من الموت والدمار أكثر من ذلك.

لقد قرر للتو رئيس وزراء إسرائيل مجرم الحرب وحكومته المؤلفة من المتطرفين المجرمين توسيع نطاق الهجمات العسكرية واجتياح مدينة غزة مرة أخرى. وتكشف الخطط التي أعلنت عنها الحكومة الإسرائيلية عن نية سافرة في التهجير القسري لمليون فلسطيني يعيشون في المدينة والمناطق المحيطة بها، مما يتسبب في المزيد من الصدمات والخسائر لسكان سبق لهم التعرض مرارا وتكرارا للتشريد ويعانون من الجوع والحرمان على نطاق لا يمكن تصوره.

وعلاوة على ذلك، لقد أعلنت السلطة القائمة بالاحتلال عن نيتها فرض سيطرتها العسكرية الكاملة على كامل قطاع غزة، بالاقتران مع حصارها البري والجوي والبحري المفروض على القطاع، مما يرسخ احتلالها غير القانوني والقهر والاضطهاد الذي تمارسه على الشعب الفلسطيني.

وقد كشف وزراء متطرفون في الحكومة عن خطط أخرى لإعادة توطين غزة بالمستوطنين الإسرائيليين لمواصلة ترويع السكان وبهدف ضم الأرض الفلسطينية، وهي نفس الخطة غير القانونية وغير الأخلاقية التي يجري تنفيذها بعنف وبشكل منهجي في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على حد سواء.

140825 120825 25-12914 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وهذه الخطط غير شرعية وغير إنسانية وخطيرة ويجب إيقافها. ومن الواضح أن أفعال إسرائيل وخططها تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وتنتهك كل حق من حقوق الإنسان الواجبة للشعب الفلسطيني. وهذه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال إبادة جماعية تستوجب اتخاذ إجراءات دولية فورية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف باستعمال كل الأدوات المشروعة، بما في ذلك الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لمواجهة هذه الجرائم. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يكتفي بالرصد والمراقبة من على الهامش وحياة الملايين معرضة للخطر، وفي وقت تُنتهك فيه قراراته بشكل صارخ ويتداعى فيه السلام والأمن الدوليان.

ولا يمكن السماح لإسرائيل بالاستمرار في خرق كل قواعد القانون وشن الحرب على المدنيين، والدوس على كل مبادئ القانون الدولي الإنساني، دون أن تترتب على ذلك عواقب. ولا يمكن السماح لإسرائيل بالاستمرار في تجاهل المطالبات على الصعيد العالمي بوقف استخدام التجويع كسلاح للحرب، وفتح جميع المعابر الحدودية وضمان وصول المساعدات الإنسانية العاجلة، دون أن تترتب على ذلك عواقب. ولا يمكن السماح لإسرائيل بالاستمرار في انتهاك أوامر اتخاذ التدابير التحفظية الملزمة الصادرة عن محكمة العدل الدولية، وكذلك قرارها القاضي بأن وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني، وأن إسرائيل ليس لها حقوق سيادية على الإطلاق، وأن عليها إنهاء هذا الاحتلال غير القانوني، دون أن تترتب على ذلك عواقب.

ومن الواضح أنه لا عبارات الإدانة، ولا عبارات القلق أو الصدمة أو الاشمئزاز، ولا المناشدات الموجهة إلى إسرائيل بالعودة إلى رشدها، ولا المطالبات المباشرة بوقف انتهاكاتها تجدي نفعا. بل على العكس، ما زالت إسرائيل واثقة من أنه لن يكون هناك ثمن لإفلاتها من العقاب. ولولا ذلك لما سعت إسرائيل إلى تنفيذ هذه الخطة، ولكانت قد نجحت منذ فترة طويلة الجهود التي بذلتها مصر وقطر والولايات المتحدة، كوسطاء للتوصل إلى وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن والمعتقلين وضمان انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي وتوزيع المساعدات على الفور من جانب الأمم المتحدة والشركاء الدوليين.

واستمعنا إلى هذه المطالبات، مرة أخرى، في الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن الذي عُقد في 5 آب/أغسطس. فقد كرر أعضاء مجلس الأمن، بشبه إجماع، الموقف الذي رددته الدول في جميع أنحاء العالم بأنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع، وطالبوا بوقف جميع الهجمات العسكرية، وبوقف فوري ودائم لإطلاق النار وبإتاحة وصول المساعدات الإنسانية بشكل تام. ولكن كان ذلك دون جدوى. ويجب أن يُقابل رفض إسرائيل لهذه المطالبات بضغوط وعواقب حقيقية.

ولا يمكن تأخير فرض حظر على توريد الأسلحة إلى إسرائيل وإخضاعها لجزاءات. ولا بد من توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. ويجب كسر الحصار الإسرائيلي الجانح على غزة. ويجب السماح للأمم المتحدة، بما يشمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي وللوكالات الأخرى، إلى جانب المنظمات الإنسانية الدولية الأخرى، بمواصلة عملها المنقذ للأرواح. فبقاء ملايين المدنيين الفلسطينيين على قيد الحياة يتوقف على التدخل الدولي الفوري.

وإن رمي صناديق الطعام وأكياس الدقيق عليهم ليس حلا إنسانيا ولا حلا كافيا، ولا يفي بالتزامات الدول بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الإبادة الجماعية. إنهم بحاجة إلى رعاية مصاحبة للمساعدات الإنسانية، ورعاية للتصدي للمجاعة وسوء التغذية، وعلاج الجرحى والمصابين، وإيواء النازحين، وعلاج الصدمات والمعاناة، واستعادة الكرامة لشعب جُرد من إنسانيته وعُومل بوحشية للغاية.

وفي ظل وقوع أكثر من 000 215 من الخسائر في الأرواح في صفوف الفلسطينيين وارتفاع عدد الضحايا في كل دقيقة، ووجود أكثر من مليوني شخص من النازحين قسرا وتعرض جميع السكان لخطر الموت جوعا أو بسبب القصف الذي تقوم به إسرائيل، لقد حان الوقت منذ زمن طويل لاستخدام كل الوسائل السياسية والقانونية والدبلوماسية والاقتصادية المتاحة لوقف هذه الوحشية، ووقف هذه الإبادة الجماعية.

ولا ينبغي لأحد أن يتواطأ في أمر من الواضح أنه محاولة للقضاء على الوجود الفلسطيني في غزة وضم كامل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، لتقويض حل الدولتين وفرض إسرائيل الكبرى. ويجب إيقاف هذه الأعمال والخطط غير القانونية والشائنة الآن. ولذلك، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى الاستجابة على الفور لدعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى العمل دون إبطاء على منع التصعيد العسكري الإسرائيلي المخطط له ووقف تدميرها لحياة الفلسطينيين.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 872 رسالة التي وجَّهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 25 تموز/يوليه 2025 (A/ES-10/1041-S/2025/488)، تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة. ويجب أن ينتهي الآن هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني والنظام القائم على الفصل العنصري.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم